

المصطلحات المتصلة باللغة

عند المتكلمين

(أنموذج القاضي عبد الجبار)

الدكتور عبد السلام المسري
الجامعة التونسية

تأسيس أول :

إن البحث في الروابط التي قامت بين المعرفة اللغوية والمعارف المتصلة بالدين يحيلنا إلى الكشف عن أثر العلوم الدينية في اكتمال النظرية اللغوية عند العرب، ويلج بنا في نفس الوقت سبل القراءة التي يمكن لكل واحد منا أن يجريها على مخزوننا التراثي بكل أصناف جداوله.

ومما لا شك فيه أن السؤال الذي يتبادر في مثل هذا السياق يحوم حول مدى وجاهة الاهتمام بهذا الموضوع على وجه التحديد، وحول طبيعة الهاجس الذي يصدر عنه: أهو حيرة لغوية معاصرة قبل أي شيء أم إنه حيرة دينية تراثية على وجه التخصيص؟ لعل الخلفية التي تقوم من هذا الإشكال مقام المولد المتجدد كامنة في طبيعة السؤال الذي يمكن أن يراودنا من مدخلين :

فهل كان يمكن للنظرية اللغوية عند العرب أن تكون كما كانت عليه لولا إسهام رواد الفكر الديني فيها؟

ثم هل كان يمكن لبعض علوم الدين أن تبلغ ما بلغته من إحكام لولا صفاء الرؤية اللغوية كما أسسها اللغويون بدءاً؟

لنشر منذئذ بأن كل نهضة حضارية في تاريخ الإنسان قد تأسست على التكامل الحاصل بين ملكة التأمل النظري وملكة الاستثمار العملي، كما أن كل نهضة ثقافية فكرية قد كانت دوماً تقتضي إحكام الصلة بين بعدين زمنيين: بعد الحاضر وبعد الماضي.

والقضية التي نواجهها في هذا السياق -والتي تتناولها من منطلق الاستكشاف المعرفي الغائص على خبايا النسيج الثقافي العميق- تستجمع مكونات مختلفة: هي من حيث المضمون المكون اللغوي والمكون الديني، وهي من حيث المنهج مكون التراث ومكون المعاصرة. وبناء على كل ذلك يرد أنموذج القراءة الذي نصاد عليه وهو الذي يتطافر فيه المكونان الديني واللغوي، ويتعاضد عليه التناولان الحاضر والماضي. وهكذا يتجمع في جدول واحد كل من اللسانيات والتراث متأزرين، وكل من الوعي الديني والوعي المعاصر متصاهرين.

فما غدا مسلمة -هي من جنس البديهيات- أن طبيعة المعجزة المحمدية جاءت منسجمة مع الخصوصية التي اتسمت بها حياة العرب. ولكنها في نفس الوقت قد طبعت الحضارة الإسلامية بنفس السمة من حيث رسخت تلك الخصوصية بالذات.

والذي لا ينتبه إليه الناس عادة، وقد يغفل عنه بعض العارفين، أن الدعوة المحمدية لم تستخدم الأرضية البيانية بكل تجلياتها الخطابية والشعرية لمجرد الإقناع بمصادقية الرسالة السماوية حتى إذا زالت الأسباب الأولى ارتفعت ضرورات التماهي في معقباتها لارتفاع الكلفة. وإنما هي أقرتها إقراراً بعد أن استخدمتها ووظفتها في منطلق الحدث التاريخي الكبير الذي فصل كل حياة الإنسانية إلى نصفين: وما قبلها وما بعدها.

لذلك نعتبر أن الإسلام قد انطلق من حضارة هي حضارة الشعر ليؤسس حضارة

هي حضارة النص، وكان الجسر اللامح بين الضفتين، والمنجز في نفس الوقت للحسم وللاسترسال، هو جسر الإعجاز البياني.

وقد يكون في نفس الدرجة من المسلمات أن نشوئية المعرفة في هذه الحضارة العربية الإسلامية مرتبطة - في كل أنسجتها المتنوعة حسب مدارات المعرفة وحسب الأحقاب الزمنية - بهذا النص الذي هو منبع الإفاضة، ومعين الإشراق، ألا وهو النص المعجز، وإذا ما تعين استلهام الأنموذج الأوفى لهذا الترابط العضوي - خارج دائرة علوم الدين ذاتها - فلننا نجده في علوم اللغة والتي نشأت، وتفرعت، ثم توائمت حتى اكتملت؛ وكل ذلك في سياق غاية جوهرية هي حفظ النص.

إن العلوم الدينية - في تاريخ ميراثنا العربي الإسلامي - بعد أن استقامت راسية بفضل أدوات المعرفة اللغوية في استنطاق النص قد عادت إلى العلوم اللغوية تؤثر فيها وتخصب منطلقاتها. والذي سمح بهذا الإنجاز الفكري الكبير هو انجلاء مراتب الظاهرة اللغوية لدى رواد الفكر العربي بصورة لم تتحقق لها مثيلات في سائر الموارد الإنسانية الأخرى.

فلقد انكب العلم اللغوي على مرتبة الكلام من حيث هو حدث فردي، فربط بينها وبين مرتبة اللسان من حيث هو حدث نوعي يتصل بالعلاقة الجمعية الرابطة بين الأفراد إذا شملهم سياق ثقافي واحد، وألف بينهم نسيج حضاري مشترك. ولكن العلم الديني جاء بعد ذلك فبنى على هاتين المرتبتين مرتبة اللغة من حيث هي حدث كلي تتسامى على الفردي، وعلى النوعي، لترتقي إلى الظاهرة الكونية الشاملة لكل الأدميين الناطقين باللغة الطبيعية: في أي لسان تشكلت، وبأي كلام بانث تجلياتها الفردية واتضحت أدائها السياقية.

وإذا كان مستوى الكلام ومستوى اللسان من مشمولات فقه اللغة كما اطرده به العرف إلى أيام قريبة من أيامنا، فإن اللغة - كحدث شامل - هي من مشمولات علم اللغة المصطلح عليه باللسانيات لأن البحث فيها هو بحث في الكليات.

فلو عدنا إلى مادة هذا التراث من علوم الدين وفحصنا جداولها بحسب المشارب التي وحدت بينها في هذه الوظيفة اللغوية المتميزة لالفيناها قد ترتبت على

أولها مبدأ تحقيق التواصل وذلك بتحصيل الفهم الضروري لكل مخاطب باللغة ، وكان مدار هذا الإنجاز هو إقامة الرابطة التواصلية بين المسلم والنص القرآني ، ولئن كانت هذه الغاية هي الوظيفة التي تنشدها علوم الدين بأكملها فإن الذي نهض من بينها بتلك المهمة على وجه الاختصاص هو علم التفسير ، وقد تدرجت مراتب العمل فيه من أبسط العمليات التفسيرية عند شرح ما قد يغمض على المسلم من كلام العرب إلى أرقى العمليات الذهنية ، وذلك عند إحكام التأويل .

ومن هذا الباب توزعت أمهات كتب التفسير بحسب الرؤى الاجتهادية التي كانت -في تنوعها وفي تسامح أصحابها بعضهم حيال بعض- رحمة من رحمت الخالق على عبده طبقا لما استقر في مسلمات العقيدة عبر طبقات الصرح التراثي . ومن نظر في (جامع البيان عن تأويل أي القرآن) للطبري (310هـ) ، أو تتبع (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل) للزمخشري (538) ، أو وقف عند (التفسير الكبير) المعروف بمفاتيح الغيب لفخر الدين الرازي (606) ، يدرك كيف كان المفسرون يغوصون على حقائق اللغة غوصا مزدوجا : يتحدثون عنها ويفكرون فيها وهم بين هذا وذاك يخاطبون الناس بها .

وقام المضرب الثاني على مبدأ استخراج الأحكام الشرعية من النص ، وهذا ما يمثل من حيث علاقة الفكر بالظاهرة اللغوية نواميس الاستنتاج التي هي جزء من آليات تلقي الرسالة اللغوية وآليات تفكيكها بحسب السنن والأعراف القائمة في الرصيد المشترك بين المتكلمين باللسان الطبيعي الواحد . وقد نهض بهذه المهمة الجسيمة من بين فروع المنظومة المعرفية المتصلة بعلوم الدين علم أصول الفقه .

وقد يكتفي من رام شاهدا على رقي الفحص العلمي للظاهرة اللغوية من خلال أنموذج هذا المبحث الديني بالوقوف على مصنف (الإحكام في أصول الأحكام) لابن حزم (456) ، ومصنف (المستصفى من علم الأصول) لأبي حامد الغزالي (505) الذي جاء آية من آيات الدقة في السبك ، والإحكام في التبويب ، والصرامة في المنهج .

أما الموطئ الثالث فيدور على مبدأ تحصين العقيدة التي هي غاية المرام في علوم

الشرع لأنها مبتدأ التوحيد ، وقد كانت الوظيفة التاريخية متحققة في حماية الإيمان من كل زيغ أو اختراق ، ولم يكن من سبيل إلى ذلك في المخزون المعرفي إلا رسم مسالك تحصيل اليقين وإنضاج آليات المحاوراة حول العقيدة ، حتى ينبري العقل في خدمة الإيمان وقد كان المدار في كل ذلك علما من أخصب العلوم في شؤون الدين ، ولكنه كان أيضا من أغزر المعارف في شؤون اللغة ، كيف لا وقد كان اسمه يحمل في ذاته هذا الهاجس الكبير بما أنه كان "علم الكلام".

ولا شك في أن هذا الجدول التراثي قد كان عنوان الخلافات كأشد ما تكون ، وكانت وجهات النظر تتباين فيه حول تحديد الكلام من حيث هو إحدى الصفات ، وبالتالي إحدى قواعد التوحيد ، ولكن الطريف أن خلفيات التباين الذي هو متصل بالعقيدة لم تضر في الوحدة الفكرية حول استكشاف خصائص الكلام من حيث هو صفة ملازمة للكائن الآدمي : فالقناعات حول الظاهرة اللغوية في بعدها البشري الدنيوي كانت كالمصادرات التي ينطلق منها الجدل النظري المتصل بالقضية في بعدها العقائدي المتصل بصفات الله . وهذا من أعظم الأسرار التي يسلمنا إليها النظر المتمعن في التراث العربي الإسلامي .

وإذا كان لزاما أن نذكر بعض النماذج شواهد على هذا التراشح الخصيب بين المعرفة الدينية والمعرفة اللغوية في هذا الجدول من جداول العلوم فلنكتف بالمدونة العجيبة التي خلفها لنا القاضي عبد الجبار (415) الذي ألت إليه الرئاسة على أئمة مذهبه بعد أستاذه الجبائيين : أبي علي وأبي هاشم وقد أسماها (المغني في أبواب التوحيد والعدل) ، ثم كتاب ابن حزم (الفصل في الملل والأهواء والنحل) ، ومصنف محمد الشهرستاني (548) في (نهاية الأقدام في علم الكلام) وسيف الدين الأمدي (631) في (غاية المرام في علم الكلام) . ويتصل الموروث في هذا الجدول حتى يشهد في القرن الثامن مطافا جديدا مع ابن تيمية (728) وتلميذه ابن قيم الجوزية (751) .

إن القاطع المشترك الذي تأتلف حوله هذه النماذج وأمثالها مما لم نذكر هو أن اهتمامات أصحابها وإن تميز كل واحد منها بخصوصيات - بعضها في المنهج وبعضها في المضمون - فإنها قد قادتهم إلى أن يستقرئوا مراتب التجريد في الظاهرة اللغوية بما

أوصلهم إلى ما يعرف في العلم الحديث بالكليات اللسانية .

ومما ندققه في هذا المقام -وليس هو من شائع الظن- أن استنباط الكليات المتصلة باللغة في علاقتها بالفكر لم يأت في المواريث الإنسانية إلا عن طريق الفلسفة ، ولكنه في التراث العربي الإسلامي جاء بشكل أساسي مضمنا في جداول علوم الدين . فالعقيدة الإسلامية هي -فيما بلغنا- العقيدة الوحيدة التي أثمرت معرفة موضوعية في قضايا اللغة . ففي حين تولدت عن الأديان الأخرى معرفة نحوية بالسنتها ، غلفتها التقديرات الغيبية والتعبدية والأسطورية ، ووقفت عند ذاك الحد ، نرى التراث الإسلامي قد استوعب كل ما اطرّد في المعرفة الإنسانية حول اللغة ، فتمثله ، واستصفاه ، ثم أضاف إليه هذا السبر العلمي الذي يخلص من وراء الخصوصيات إلى مرتبة الكليات .

والسر في ذلك أن الفكر العربي الإسلامي قد استطاع أن يوازن في دراسته للغة بين واقعها كحقيقة بشرية وقضاياها كمعضلة تأملية تتراعى أطراف موضوعها إلى العقيدة فتتصل بلب التوحيد . ولعل الذي يمثل هذا التوازن التأملي خير تمثيل هو ثنائية الاصطلاح والتوقيف التي لم تحل -عند أصحاب هذا وأنصار ذاك- دون معالجة الظاهرة اللغوية بوصفها مؤسسة جماعية ، مما أفضى بالجميع إلى الوقوف على أهم الكليات اللسانية .

لقد كان لعلماء الدين في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية دور أساسي في استكشاف أسرار اللغة ، وكان فضلهم بينا على وجه الخصوص حينما أفادوا من جهود اللغويين ، ثم تجاوزوها ، إذ كانوا على بصيرة بنسبية الخلافات التصورية . ففي حين كانت قضية التوقيف والاصطلاح -على سبيل المثال- من القضايا السجالية التي لا تنفذ إلى جوهر العقيدة في مباحث علماء الدين ذهب اللغويون بالمبالغة فيها إلى حد توظيفها خارج مجالها فربطها بعضهم بشكل تعميمي حتى جعل نسبة التوقيف إلى الجبرية كنسبة الاصطلاح إلى القدرية .

ولقد كان علماء الدين من الجرأة بحيث تجاوزوا الإشكال التقديري معتبرين إياه من الأعراض لا من الثوابت ، وهذا ما بدا جليا في موقف أبي حامد الغزالي -على سبيل المثال- من قضية أصل اللغة .

وبناء على ما أسلفنا فإننا اليوم في قراءتنا للتراث نعثر على أبرز المقولات الفكرية المتطورة حول اللغة في مظان علوم الدين - من تفسير، وأصول فقه، ومباحث الإعجاز - أكثر ما نجدتها في مصنفات علوم اللغة سواء ما اتصل منها بعلم النحو، أو بعلم البلاغة، أو بعلم المعاجم، ولا يكاد يشذ عن ذلك إلا علم أصول النحو الذي هو كما نعلم ثمرة أخرى لامتزاج المعرفة اللغوية بالمعرفة الدينية بما أنه ضرب من مقايسة علم أصول الفقه على آليات اللغة لعلها الأنموذج الأوفى لاجتماع إشكالية اللغة على إشكالية العقيدة عبر جسر المصطلح.

تأسيس ثان :

وصياغة المصطلح لها ثوابت معرفية مطلقة ولها نواميس لغوية عامة كما لها مسالك نوعية خاصة، وكل ذلك يمثل الآليات التي تقتفيها المصطلحات العلمية والفنية.

فأما الثوابت المعرفية فتتصل بطبيعة العلاقة المعقودة بين كل علم من العلوم ومنظومته الاصطلاحية، وأما النواميس اللغوية فتقتضي تحديد نوعية اللغة التي نتحدث عن قضية المصطلح ضمن دائرتها وما تختص به من فروق تنعكس على آليات صياغة الألفاظ ضمنها. فإذا جئنا إلى المسالك النوعية فإننا نعنى بها مجال الاختصاص المعرفي الذي نتناول آلياته الاصطلاحية بالدرس، إذ رغم ما بين كل حقول المعرفة من قواسم مشتركة تحكم موضوع توليد الألفاظ الدالة على المفاهيم الدقيقة داخل اللسان البشري الواحد فإن لكل فن من أفنان المعارف خصوصيات لا غرابة أن تأتي على الأعراف اللغوية بكثير من المؤلفات الواسمة تختلف من حقل علمي لآخر.

وجماع ما يأتلف من الثوابت المعرفية والمقاييس اللغوية والوسائل النوعية يشكل قاعدة التأسيس التي تحصن الدراية النظرية، وتؤمن الخبرة العملية، فتثمر من المادة ما يتزايد به أهل الاختصاص بصيرة بأدوات عملهم التي هي علامات واسمة لمفاهيمهم الذهنية ومتصوراتهم العلمية.

ولنبداً بالقول إنه ليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى أي معرفة من المعارف غير ثبته الاصطلاحي، وإذا كان مألوفاً أن يعتمد الباحث إلى تيسير معارفه في سياق حوار فكري متعدد الأطراف، أو في مقام تواصل ثقافي مبعثه كسر الحواجز بين أبراج

العلم وسفح الهرم الثقافي العريض، فإن ذلك لا يغير من جوهر هذه القاعدة شيئا : فتعمد الحديث في أي فن معرفي بتحاشي أدواته الاصطلاحية يمثل ضربا من التشويه لا يتغاضى عنه إلا عند مراعاة السياق الثقافي الأعم. على أن هذا التجاوز يظل محكوما بهامش دقيق كدقة مضايقه المعرفية الأخرى.

إن السجل الاصطلاحي في كل فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعية سياجها المنطقي بحيث يغدو الجهاز المصطلحي لكل ضرب من العلوم صورة لبنية قياساته متى اضطرب نسقها اختل نظامها وفسد باختلالها تركيبه فتتهافت بفعل ذلك أنسجته.

إن بين العلم والمصطلح لحاما هو كالتماهي الذي يقوم بين الدال والمدلول في المسلمات اللغوية الأولى، فكل حديث عن الدال منفصلا عن مدلوله، وكل حديث عن المدلول في معزل عما يدلنا عليه، بل كل حديث عن علاقة الدوال بمدلولاتها إنما ينطوي على فصل بين المتلاحمات ؛ وهو فصل لا يتجوزه المنطق ولا يستسيغه الظن إلا باعتباراه إجراء منهجيا لا غير، تماما كحديثك عن علاقة ذرة الأكسجين بهباء الهيدروجين في تركيبة الماء، أو كتفكيكهما في المختبر تحت الضغط الكهربائي بمنطلق الاستكشاف أو بهدف التجربة. وكذا الشأن بين مضمون أي علم من العلوم ومنظومه الاصطلاحية.

ومصطلحات العلوم هي المرأة الكاشفة لابنيتها المجردة، ومن خيل له أنه يتقفى أثر المعرفة دون تمثل متصوراتها الفعالة من خلال أدواتها الدالة فإنما شأنه شأن من ظن أن الكل يتألف بالقفز على الأجزاء، أو أن للأجزاء كيانا منقطعاً عن كيان المجموع .

وكم من قضية زائفة ترثبت على نسيان هذه الحقائق، بل كم من جدل جارح تأتي من التغافل عن مثل هذه البديهيّات، ذلك أن بعض الناس قد يطالب العالم بكتابة مادة علمه مع تنفادي مصطلحاته، فإذا استجاب توسل بشرح المفهوم وتفكيكه إلى مركباته التقريبية من المعاني وظلال المعاني، فإذا باللغة تزودج ازدواجا وظيفيا لا تطبيقه

بطبعها . فيضيع المنشود .

ومن أعظم الاعتراضات الزائفة التي نصادفها اليوم بل ومن أشدها غربة إذا أوردتها أهل الذكر من الذين يحترفون العلم أن يعزو بعضهم استغلاق الخطاب المعرفي عليه إلى عسر مصطلحاته ظانا أن لو كان الأداء الاصطلاحي على غير ما هو عليه لأمكنه أن يدرك كل العلم الذي حملته اللغة له ، وترى البعض قد انبرى مجاهرا يرمي الخطاب العلمي بالإلغاز مشهرا بما ظنه إغلاقا في المصطلح ، وطاعنا في من لا يواصي أمره بتقديم مادة العلم بعد ترك جهازه المصطلحي ، وهي الإحالة المحض . ومن ظن أن العارف قادر على أن يتحدث في العلم بغير جهازه اللغوي الدقيق فقد ظلمه ما لا طاقة له به إلا أن يتواطأ على امتصاص روح العلم وإذابة رحيقه .

ومن الثوابت المعرفية المطلقة أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعا كلما تلقت منبها خارجيا ، فما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجا من الحركة الذاتية .

ومن أشد المنبهات وقعا على اللغة - فضلا عن المكتشفات الطبيعية والابتكارات الحضارية فيما يتصل بمعاش الناس ورفاه الحياة لديهم - العلوم والمعارف إذ تهجم على اللغة وتستثيرها بالمفاهيم المستحدثة فتزداد اللغة الفعل بولادة المصطلحات .

فتحت ضغط الحاجة تتولد الوسيلة ، وفي خضم هذه الصيرورة الحضارية تقف اللغة - أي لغة كانت - مشدودة إلى قطبين متجاذبين : يدفعها الأول بضغط المواكبة ويشدها الثاني بوازع حب البقاء اتقاء للانسلاخ الماحي لرسمها ، وليس ما نسميه بحياة اللغة سوى قدرتها على ترشيح التعادلية القابضة على طرفي الجذب : أن تتلاءم مع الاقتضاءات المتجددة وأن تبقى على بناها التي بها جوهرها وفيها هويتها .

على أن من الحقائق العامة ما يتصل بالروابط الداخلية القائمة في اللغة بين رصيدها اللغوي المشترك والمنظومة الاصطلاحية لكل نشاط من أنشطة الفكر ، ذلك أن كل علم ينحت لنفسه من اللغة معجما خاصا ، وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد

اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح داخل الاصطلاح.

ولو تتبعنا منظومة المصطلحات في كل فن من فنون المعرفة وقارناها بالرصيد القاموسي المشترك في اللغة لوجدنا مجموعة كبيرة يتداولها الناس بمعانيها الشائعة ويتداولها المختصون بمفاهيم محددة، فتنفصل هذه عن تلك في الدلالة انفصالا لا يبقى معه إلا التواتر في الشكل الأدائي، وهذه الحقيقة تصدق على كل معرفة صدقها على المعرفة اللغوية ذاتها، ومن رام على ذلك دليلا فليبدأ بلفظتي اللغة واللسان ذاتيهما ليرى الفروق الدلالية بين ورودهما في المشترك من كلام الناس وورودهما في سياق كسياق حديثنا المختص هذا، ثم قس على ذلك ألفاظا: كالنحو والصرف والبناء والفتح والسكون.

وبين القاموس العام في اللغة والرصيد الاصطلاحي الخاص بكل علم ينبثق توازن متكافئ يأخذ فيه كل طرف من الآخر بما لا يدخل الضيم على دلالات اللغة في وظيفتها الإبلاغية ولا على مفاهيم المعارف في وظائفها النوعية من حيث هي خطاب علمي. وعلى عماد هذه الحقيقة تنزرع قاعدة فرعية تتمثل في أن توفق المصطلح في أداء المتصور المنشود يوكل أمره إلى الاستعمال ومدى ما يحوطه به من رواج. ومعلوم أن للاستخدام اللغوي نوااميسه التي تتحدد بضوابط التركيب والإيقاع ومقومات الرشاقة، وهو ضرب من البحث قائم بذاته عند أهل الدراية لا يستوفي حقه إلا بتعاقد المعرفة اللسانية والخبرة الأسلوبية حتى الانسجام بين مخارج الحروف وبنية الحركات وتركيبه المقاطع، ثم يتطابق الكل مع خصائص الإحياء الدلالي.

فالمصطلح يبتكر فيوضع ويثبت ثم يقذف به في حلبة الاستعمال فلما أن يروج فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي، وقد يدلى بمصطلحين أو أكثر لمتصور واحد فتسابق المصطلحات الموضوعية وتتنافس في "سوق" الرواج ثم يحكم التداول للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف.

فإذا كانت هذه أهم الثوابت المعرفية المطلقة فإن الدعامة الثانية في تأسيس المستند النظري لقضية المصطلح العلمي تتصل ببعض النوااميس اللغوية التي تتسم بها

اللغة المعنية بالدرس -وهي اللسان العربي في مقامنا- مما يؤثر بشكل حاسم في آليات توليد المصطلحات ضمنها ، ولا سيما عندما تظهر الحاجة إلى وضع ألفاظ عربية انطلاقاً من مصطلحات أجنبية هي معظمها تأتي اليوم مسبوكه في لغات منحدره جميعاً من فصيلة غير الفصيلة التي ينتمي إليها اللسان العربي ، ولهذا الاختلاف في النسب آثار بيئية في قضية المصطلح وآليات صياغته .

وبمراجعة طبائع اللغات طبقاً لأسرها التاريخية وفصائلها الجينية نتبين كلاماً من اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية وكذلك الإيطالية والإسبانية والألمانية تنتمي من حيث الانحدار التاريخي إلى مجموعة اللغات الهندية الأوروبية ، بينما نعلم أن اللسان العربي هو من فصيلة اللغات السامية ، ولكن الأهم في هذا المقام أن نعرف أن مجموعة تلك اللغات التي تمثل اليوم المورد الأساسي لظهور المصطلحات الحديثة في شتى شعاب المعرفة الإنسانية تتكاثر الألفاظ فيها بفضل حركة استقطابية تحكمها ظاهرة التركيب الخارجي ، فيتولد العنصر الجديد من مزج عنصرين أوليين على الأقل ، وعندئذ تنصهر العناصر الداخلة في التركيب اللفظي فيحصل اندماج دلالي ييسره ما لتلك الألسنة من طواعية انضمامية بحيث تتوافر القدرة التوليدية عبر الطاقة الالتصاقية بين الأجزاء .

ولهذه العلة لم تتقيد الكلمات في هذه اللغات بطول كمي يحدد الحجم الأقصى لمقاطعها فتعذر عليها بالاستتباع أن تنسلخ ضمن قوالب صوفية مستقرة ، وهذا من النتائج المباشرة لحركة الاستقطاب وطاقة التجاذب اللتين تعتمدهما هذه الفصيلة من اللغات .

أما اللغة العربية فهي -بحكم انتمائها إلى الأسرة السامية- تختص بطبيعة توالدية غير الطبيعية التركيبية ، وإنما لها قانون تكاثري يعتمد الحركة الانفجارية داخل بنية الكلمات ، ويتم لها ذلك بفضل آلية الاشتقاق : هذا التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة ، والذي لولاه لتعذر على العربية أن تستوعب أي مادة اصطلاحية طارئة في تاريخ المعرفة البشرية . فطبيعي أن يكون الاشتقاق سمة نوعية في اللغة العربية ، وليس صدفة أن كان قياسياً يعتمد أجهزة مجردة ينضوي في سلكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرد والزيادة .

فإذا كان التركيب الخارجي بمظهره التضاممي بين الألفاظ القائمة وتشكله

الاتصاقي بين الجذور واللواحق صفة مميزة للغات الهندية الأوروبية فإن الأسرة السامية تتكل في تولدها الذاتي وتكاثرها القاموسي على الحركة الانفجارية التي تكتسب بها طواعية داخلية تمكنها من معاودة الانتظام الذاتي واستئناف الارتصاف البنائي عند كل حاجة دلالية أو اقتضاء اصطلاحي.

استثمار :

لقد أسلفنا أن القاضي عبد الجبار قد ارتقى بعلم الكلام على مذهب شيوخه إلى مراتب عليا من الدقة والتمحيص حتى أعده المؤرخون أمة برأسه في هذا الباب، ولكن الذي نرصده من تراثه الغري ولا سيما من مدونته الكبرى "المغني في أبواب التوحيد والعدل" هو هذا التجويد الذي استصفاه وهو يتأمل اللغة ويؤسس لنظرياتها العامة في سياق أبواب علم الكلام الذي كان يتصدى لقضاياها.

ولئن أفاد القاضي عبد الجبار من شيوخه الجبائين أبي علي وأبي هاشم فإنه بدون أي ارتياب قد أنضج العلم وجود فيه ثم توصل إلى أن يصوغ معارفه في لغة هي من الدقة والاكتناز بحيث تحدى كل قارئ غير مستأنس بقضايا الجدل الكلامي فضلا عن قارئ متعجل يقتنص الفكر ويستلها فصلات من مساقها.

ولعل الصورة المثلى لهذا التجويد في الصياغة اللغوية ولذلك الاكتناز في الدلالة قد جاءت مشخصة خير تشخيص في طائفة من الألفاظ التي أسس عليها نظريته للغة وأدارها على خصائص الكلام الإنساني بتحقيق وإحكام حتى خلصت مصطلحات لا تدل في سياق كلامه إلا على ما حدد لها من مقاصد جمعا ومنعا، ولا يدل على شوارد مقاصدها في لسان العرب غيرها.

ولعل مصطلح "المواضعة" هو قطب الرchy في هذه الآلية الأدائية التي تتضافر فيها المعرفة اللغوية مع العلم المتصل بالعقيدة، ومن طريق ما يستوقفنا بدءاً أن المصطلح الدال على هذا العلم في هذا الموقع بالذات كأنما جاء يجمع بين المشربين فهو "علم الكلام" كما أراده فلاسفة الدين، وهو علم "الكلام البشري" كما تقبلناه نحن اللغويين : هو علم الكلام الإلهي منطلقا وعلم الكلام الإنساني استثمارا، بل قل هو علم في الكلام حسبما وضعوه، وهو علم بالكلام حسب ما نعيد عليهم قراءته.

إن أول ما تفرضه كل عملية تعريفية لا سيما إذا حرصت على شمول التحديد هو أن تحصر مجال التصورات الكامنة خلف المفهوم وذلك بالاعتماد على جملة التجليات الاصطلاحية ضمن الحقل الدلالي الذي تعالجه. ومصطلح المواضعة قد ازدوج في كثير من السياقات بعدد من الدوال إن هي ضايقته في بعض الأحيان فإنها كثيرا ما زادتة تحديدا وإغناء في بعضها الآخر.

فالمواضعة تقوم مع الوضاع مصدر الصيغة المشاركة في الوضع، وتبرز في تحديدها دقائق معنوية منها التناظر والاتفاق، ولكن أبرزها - كما يجلو ذلك ابن منظور - هو معنى المراهنة (اللسان : ج 8. ص 396-401). وفي هذا العنصر الدلالي تتجلى بدقة شحنة المصادرة - بمعناها الفلسفي - في كل تحاور لغوي. وبديهي أن يقترن المجال الدلالي بمفهوم التواطؤ باعتباره خاصية ملازمة لفعل الكلام من جهة ومنافية للاقتران بالطبع من جهة أخرى، حتى إن التمييز بين التصويت العفوي - كتصويت الحيوان أو لغو الآدمي - والتصويت الكلامي إنما يقع على أساس مبدأ المواطأة كما سبق لأبي نصر الفارابي أن أوضح ذلك قبل القاضي عبد الجبار (شرح العبارة، ص : 33).

ولئن اشترك مصطلح المواطأة من حيث الاشتقاق اللغوي ومن حيث دلالة الصيغ الصرفية مع مادة التواطؤ فإنه يتضمن الاشتراك والمساهمة من لدن طرفين متفاعلين عضويا إذ في صيغة المفاعلة إقحام مباشر وحمل على نفس المصادرة المبسطة، ولذلك أكد الفارابي أن «كل قول فداً لا على طريق الآلة لكن كما قلنا على طريق المواطأة». (المرجع، ص : 49).

غير أن مفهوم الاصطلاح يتسع من المنظومة اللغوية إلى كل ماله دلالة من خط وإشارة وعقد ونسبة وغيرها من الأنظمة السيميائية العامة، وتشارك جميعها مع الظاهرة اللغوية في أنها تستند إلى "ترامز" يقوم مقام "التسمية الاصطلاحية" النائبة عن الأشياء وحقائق الموجودات. ومفهوم النيابة هذا في ترسيخ مصطلح «المواضعة» هو الذي ولد فكرة تبادل الوجود بين النظام الإبلاغي والحقائق التي هو دليل عليها. فاللغة في حد ذاتها - كما يقرره القاضي عبد الجبار - موجود "قائم بالوضع مقام غيره، والوضع هو إجراء" وهو في ابتدائه قائم مقام الاسم الذي اختص به" (المغني، ج 5، ص : 187).

وإذا كان الفارابي (339هـ) قد أدار جوهر المواضعة -من حيث الحدوث- على زوج دلالي طرفاه الاتفاق والاحتذاء لأن الحروف في الأمة تنشأ أولاً ممن اتفق منهم "فيتفق أن يستعمل الواحد منهم تصويتاً أو لفظة في الدلالة على شيء ما عندما يخاطب غيره فيحفظ السامع ذلك، فيستعمل السامع ذلك بعينه عندما يخاطب المنشئ الأول لتلك اللفظة، ويكون السامع الأول قد احتذى لذلك فيقع به، فيكونان قد اصطلحا وتواطئا على تلك اللفظة فيخاطبان بها غيرهما إلى أن تشيع". (الحروف، ص: 137) فإن القاضي عبد الجبار يعمد بحكم تجليات المعيار اللغوي لديه إلى تحسس الفوارق الدلالية التي ترسم خط الفصل بين ما من شأنه التمازج والتداخل إلى حد الملازمة والانطباق فيفحص مضمون المواضعة ويقابله بدلالة المواطأة، فيكشف بينهما علاقة رأسية تربطهما ربط الجزء بالكل.

إن مسار المواضعة إلى المواطأة مسار انحساري، بينما مسار المواطأة إلى المواضعة هو مسار انتشاري، فالمواضعة مبدأ مطلقاً يتشكل نوعياً بحسب تنوع اللغات، وبذلك تكون كل مواضعة مخصوصة مواطأة في ذلك الظرف المعين وبحكم تلك الممارسة المحددة، وعلى هذا الأساس يفيض القاضي عبد الجبار في استقراءات تثبت بها أن اللغة الواحدة لا بد فيها من مواضعة ومواطأة في نفس الوقت (المغني، ج5، ص: 170).

وقد اهتدى هذا المفكر الرائد من أعلى قمم التجريد النظري عن طريق محك المعالجة والتدريج إلى حصر مفهوم المواضعة في مركز ثقلها الدلالي، فبعد الوقوف على ارتباط كل الأنظمة العلامية الدالة بمبدأ المواضعة يخلص إلى الجزم بأن المواضعة هي نفسها ليست شيئاً موجوداً في ذات الكلام وإنما هي بعينها اصطلاح طارئ عليه، وشأنها في ذلك مع الكلام شأن الكلام مع الصوت، فمثلاً أن الكلام نفسه ليس في ذات الصوت وإنما هو وجود طارئ عليه فذلك نسبة المواضعة من الكلام :

"فإن قال قائل : هلا حددتم الكلام بأنه الحروف المنظومة إذا حصلت مفيدة، قيل له : لأن أهل اللغة قد قسموا الكلام إلى مهممل لا يفيد لأنه لم يتواضع عليه وإلى مستعمل مفيد، فلو كان ما ذكرته صحيحاً لم تصح منهم هذه القسمة، لأن الكلام

يصير مفيدا بالمواضعة، ويكون الكلام صحيحا وليس للمواضعة تأثير في كونه كلاما كما لا تأثير له في كونه صوتا" وهو ما يرتد إلى القول بأن التصويت مرحلة منفصلة عن الكلام، وبأن الكلام مرحلة منفصلة عن الإفادة، ولذلك لزمته المواضعة : "ولذلك يقول القائل منهم من غير مدافعة : تواضع العرب على الكلام فحصل مفيدا بالمواضعة، ويكون قوله صحيحا ، يبين ذلك أن الكلام مهياً لصحة المواضعة عليه كالإشارة والحركة، فكما أنهما لا يصيران كذلك بالمواضعة فكذلك الكلام" (المغني، ج3، ص : 10) وهذا يعني أن الإشارة هي إشارة بدون أن تكون لها دلالة فإذا حصل الاصطلاح على تحديد معنى لها أصبحت إشارة مفيدة، وكذلك الحركة، ثم كذلك الكلام : فهو كلام من حيث هو صوت مقطوع ضربا مخصوصا من التقطيع حتى ولو لم يفض إلى دلالة يفهمها السامع كبعض ما يقوله الشعراء أحيانا ارتياضا بالأوزان دون بحث عن الفائدة، فإذا تعزز الكلام بالمواضعة حصلت الدلالة وتم التخاطب.

وهكذا يتحول مصطلح المواضعة على يد القاضي عبد الجبار إلى آلية فعالة يتجاوز بفضلها الجهاز اللغوي القيود التي تشد سائر الأنظمة التواصلية الأخرى كالإشارة والحركة فيصبح متخطيا لحاجزي المكان والزمن وذلك لأن من حق الأسماء -على حد عبارة صاحب المغني - أن يعلم معناها في الشاهد ثم يبني عليها الغائب : "اعلم أن المواضعة إنما تقع على المشاهدات وما جرى مجراها لأن الأصل فيها الإشارة، فإذا ثبت ذلك فيجب متى أردنا التكلم بلغة مخصوصة أن نعقل معاني الأوصاف والأسماء فيها في الشاهد ثم ننظر، فما حصلت فيه تلك الفائدة يجري عليه الاسم في الغائب. وهذا في بابه بمنزلة معرفة ماله أصل في الشاهد في أنه يجب أن يعلم أولا ثم يبني عليه الغائب نحو ما ببناء في الاستدلال بالشاهد على الغائب". (ج5، ص : 186).

فالمواضعة من حيث هي مصطلح يثوي بين طياته متصور ذهني ذو قدرة إجرائية وذو طاقة إيحائية تتكشف كمولد حركي لكل ضروب الكلام في أجناسه ودلالاته وعلائق تراكيبه، ويبين القاضي عبد الجبار بمستفيض التحليل وغزير الاستشهاد كيف يختص مبدأ المواضعة بالشمول في الحوادث والأشخاص والنسب وعناصر تركيب المفاهيم، وذلك انطلاقا من الأسماء والأفعال والحروف، ودلالة أجناس الخطاب من خبر ونهي وأمر واستخبار ووعد ووعيد، فإذا بالاستقراء يفضي إلى الجزم بأن اللغة في

حقيقتها ليست إلا بناء من المواضعة تنحل إلى شبكة من المواضعات النوعية، فيكون ناموس اللغة منصهرا في قانون المواضعة الكلي. (ج5، ص : 162-163).

إن المواضعة هي التي بها تكون اللغة المؤسسة للدلالة الكبرى التي تغني بحضورها عن حضور الأشياء المسميات، والتي تتيج الحديث عما لا يظهر للحس من مسميات مجردات، وأولاها بالذكر اللغة نفسها إذ لا يوجد نظام يتم به التخاطب -من إشارة أو عقد أو نصبه أو اعتبار- ويكون قادرا على أن يحدث بنفسه عن نفسه إلا اللغة.

ولئن تجردت كلمة المواضعة مصطلحا قائما بذاته بحيث أصبح يدل على جوهر اللغة فإنها في فكر عبد الجبار تظل شاملة لموقعين من مواقع سياق الاستخدام : الموقع الذي تتمحض فيه للإسمية كما لو أن المصطلح قد تخلص نهائيا مما يشده إلى استحدائه الاشتقاقي، ثم الموقع الذي يذكر بأنها كلمة واردة بالاشتقاق مصدرا لفعل يدل بصيغة على المشاركة. والأهمية التي نستجليها من هذا الاقتران بالسمة المصدرية الدالة على الحدث تتركز على أن الإنسان -أيا كان منبته وبأي لسان من الألسنة الطبيعية نطق- لا يمكن أن يتكلم فيفيد بكلامه إلا وهو مريد للكلام، قادر على تركيبه بالوجه الذي يدل، وعندئذ نفهم مليا أن فعل الدلالة هو ليس في مبدإ المواضعة -كما لو كان المصطلح اسما محضا- وإنما في فعل المواضعة كما لو أنها محمولة دوما على المصدر القائم مقام الفعل في دلالة على الحدث :

"إذا أراد المخبر أن يخبر بالأقوال على الوجه الذي تطابقه المواضعة فإنما يستعمله في ذلك بما ذكرناه من الإرادة، ولذلك مثال في العقلليات واضح لأن الكتابة المحكمة تدل على أن فاعلها عالم، فليس الذي دل على ذلك المواضعة المتقدمة، وإنما يدل عليه إحداثه على وجه يطابق المواضعة (المغني، ج15، ص : 324).

ويأتي في هذا المقام بالتحديد مصطلح آخر يعطي لمفهوم المواضعة صفاته العملية لأنه يترجم بأمانة عن فكرة الإرادة وهو مفهوم القصد، ذلك أن دلالة الألفاظ في اللغة متقيدة بما أراده لها المتكلمون بتلك اللغة المخصوصة : "وعلى هذا الوجه قد تختلف اللغات والمراد لا يختلف، وقد تتفق الألفاظ في اللغات المختلفة والفائدة مختلفة، ولو كانت المواضعة هي المعتبرة في هذا الباب وقد حصلت المواضعتان في الكلمة

الواحدة لم يكن إذا وقعت من المتكلم بأن يكون خبرا عن أحد الأمرين بأولى من أن يكون خبرا عن الآخر". (ج15، ص : 324).

فالقصد هو المقوم الأساسي الثاوي خلف مفهوم المواضعة، لأن المواضعة قد تكون شرطا واجبا للتخاطب باللغة ولكنها لن تكون مع ذلك شرطا كافيا، فيأتي متصور القصد لينجز الالتحام بين اللغة ومبدأ الاصطلاح داخلها هذا المعبر عنه بالمواضعة.

ومتصور القصد ثري في تنزله ضمن محركات الكلام فهو يعني قبل كل شيء القصد إلى الفائدة بعد أن يكون الإنسان قد أحكم استعمال اللغة على قواعدها الشائعة، بل هو في كل لحظة من لحظات استعماله للغة قصد لفائدة معينة طبقا لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة، فالمتكلم لا يقصد ساعة يتكلم إفادة السامع بأنه قادر على الكلام وإن كان ذلك محتملا لو استشعر أن من حوله قد شكوا في ذلك، والمتكلم لا يقصد ساعة يتكلم إفادة الناس بأنه قادر على الكلام بذلك اللسان المخصوص، وإن كان هذا أيضا من الاحتمالات إذا أراد أن يثبت لمن حوله أنه يعرف ذلك اللسان الذي تدور به المحاوره بحضرته، وإنما يقصد المتكلم -في العادي من الأحوال- إلى دلالة معينة يركب لها أجزاء اللغة ليفيد السامعين بحضرته مراده المنشود فيها.

على هذا الأساس يقارن عبد الجبار بين المتكلم ابتداء والمتكلم حاكيا : "إن الحاكبي إنما يجب أن يقصد الحكاية دون الفائدة ولذلك لا يكون كاذبا إذا كان كلام المحكي كذبا وليس كذلك حال المتكلم باللغة ابتداء لأنه يقصد الفائدة دون الحكاية" (ج17، ص : 17-18).

فمصطلح القصد متعدد المشارب إذ تتجاذبه أطراف مختلفة كلها تتنزل منزلة مادة القصد وموضوعه في نفس الوقت : فهو قصد لمواضعة من حيث هو مبدأ جوهري تقوم عليه اللغة الطبيعية، وهو قصد لمواضعة مخصوصة بوصفها مجموعة من القواعد التي تستقيم بها اللغة وتؤدي بها الفائدة المخصوصة في ذاك المقام المحدد، وهو قصد للمخاطبة باعتبار أن تجسيم قواعد اللغة في مخاطبة تواصلية ينشئ تجاوز الكلام من حيث هو أصوات بغية الإمساك بما جعلت أمارات عليه وهو المعنى، وهو قصد للفائدة بما أن المتكلم لو أيقن أن الإفادة متعذرة لأي سبب من الأسباب لآثر الإمساك عن الكلام، وهو قصد للمقبل لأن المتكلم لا يثبت خبره إلا وهو مرسل إياه لمن يتجه به

إليه سواء أكان محصورا في العدد أم متسعا، أم مستعصيا، إذ لا يمنع شيء من ذلك أنه مقصود بالخبر.

وقد جود القاضي عبد الجبار إحكام الصلة بين مفهوم القصد ومفهوم المواضعة فجعلهما الشرطين المتلازمين: "المفيد والمعبر لابد من أن يقصد ما وضع له وإلا لم يكن مفيدا له، فلا بد من الأمرين - القصد والمواضعة - لأن المواضعة لو عدت لم يؤثر هذا القصد بانفراده، ولو وجدت وعدم القصد لم يكن هذا القول عموما من قائله، وإذا حصلنا وقعت الفائدة باللفظة على ما ذكرناه". (ج 17، ص: 15-16).

ويأتي في هذا الموقع من ترقّي الفكر النظري لدى القاضي عبد الجبار المتصور الجامع للطرفين بما يذيب كل حواجز الاصطلاح، ذلك أن السعي الدؤوب إلى التوصل بالمعاينة المتجزئة نحو التأليف الشامل عبر مناهج الكشف وطرائق الاستيعاب قد أفاض على الفكر اللغوي دقائق نوعية فكان أن استنبط من مقولتي المواضعة والقصد مقولة ثالثة هي العهد، فإذا باللغة تعرف بما يجب أن تعرف به وهي أنها عقد جماعي بين أفراد المجموعة الإنسانية الواحدة، وهذا العقد اللغوي هو من القوة والسلطان بحيث إنه عقد ضمني صامت، بل قل هو عقد مسكوت عنه بين أهله.

وتعريف اللغة بأنها عقد مبدأ صريح في التراث العربي، غير أن المصطلح الذي تشكل به لا يتطابق مع متصور العقد إلا في مستوى المدلول إذ أن مفهوم العقد كما يتمحض له لفظه في العربية المعاصرة كانت تتجاذبه ألفاظ أخرى لتدل عليه.

فإلى جانب هذا المفهوم الذي هو الالتزام المتبادل بميثاق مشتمل على مجموعة من البنود نجد جملة من الحقوق الدلالية منها المعنى المحسوس المتمثل في عملية الربط المادي كعقد الدابة أو الوثاق، ومنها المعنى السياسي المنبثق من الاستعمال المجازي لمفهوم الربط في عبارة أهل الحل والعقد، ومنها أيضا معنى الحساب. وعلى هذا الأساس محضت اللغة العربية لفظا آخر ليبدل على معنى الالتزام المتبادل الذي نجده ضمن معاني العقد، وهذا اللفظ الذي تمحض في العربية هو العهد.

والمهم هو أن مصطلح المواضعة كما استصفاه القاضي عبد الجبار ليلم به أشتات الظاهرة اللغوية قد انصب بصفة نوعية على فكرة التعاقد الضمني بين أفراد المجموعة اللغوية الواحدة كشرط أساسي لاستقامة بناء اللغة بما يمكنها من أداء وظيفة الإبلاغ

والتواصل. وقد صاغ لنا هذا العالم المتكلم منتهى البسط المنوالي لانصهار مصطلحي المواضعة والقصد في متصور العهد بمعناه التعاقدي فبلغ بنظرية تعريف اللغة بأنها "عهد متقدم" تمامها الأكمل وقد تطرق للموضوع عبر سبيلين : إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة.

أما التطرق المباشر فجاء اعتمادا على إبراز قيمة احترام العقد في كل تخاطب لغوي لأن فيه ضمانا لبقاء المواضعة اللغوية حكما بين المتحاورين وهذا الانتهاج الأول متصل بالوظيفة الإبلاغية للغة. وقد ألح عبد الجبار على أهمية احترام العهد لزوال أضرب الإشكال سواء أكان هذا الإشكال في الفهم والتفاهم عضويا أو مقصودا لذاته إذا كان المتكلم متعمدا للتعمية والتلبيس.

وأما السبيل الثانية التي جرت القاضي عبد الجبار إلى إبراز مفهوم العهد وبلورته فهي حرصه على التمييز بين ظاهرة المتشابه في الكلام وظاهرة الإلغاز قصد التعمية ويتنزل الموضوع عندئذ في سياق الوظيفة الشعرية للغة باعتبارها أداة خلق إبداعي ويسعى صاحب المغني في هذا المقام إلى التمييز بين التصرف الإبداعي عند تنظيم أدوات اللغة وظاهرة التشويش في جهاز التواصل. وهو يعلل كيف أن المتشابه من الكلام ليس تلبيسا ولا تعمية قائلا : "لأن الملبس لا يكون ملبسا بالكلام إلا إذا سد على المخاطب طريق معرفة مراده. وإذا فتح له طريق ذلك وبينه بأوكد من بيانه بتقيد الكلام فكيف يكون ملبسا وقد علمنا أن أحدنا إذا خاطب غيره على عهد متقدم لا يكون ملبسا وإن كان ظاهر الكلام منه لو تجرد عن العهد لم يدل على المراد. لكنه مع العهد إذا دل على المراد من التقيد والاتصال وما مهده الله في العقول من المعارف والأدلة أوكد من العهد في هذا الباب. فيجب خروج الخطاب لأجله من أن يكون تعميها وتلبيسا". (ج16، ص : 375).

أما وقد انصهرت في منظومة القاضي عبد الجبار جملة عناصر الجدل الذي تحرّك على مساره البحث في قضية المواضعة داخل آلية العقد كمقولة مبدئية تقوم مقام الجهاز الفعلي في محاصرة خصائص الحدث اللغوي فإن متصور العقد -من خلال مصطلح العهد- يتحول إلى محور نظري يخصب البحث اللغوي بمكونين متكاملين : أولهما ذو سمة رأسية ومفاده أن العقد إما جماعي ملزم أو لا يكون، فهو إذن شامل لكل أطراف

المجموعة اللغوية الواحدة، ويعني هذا أن العقد هو بمثابة الإجماع بالمعنى العقلي والتشريعي للعبارة. وكل متكلم بلغة فإنه في لحظة مشافهتها يدخل عبر تعامله معها تحت طائلة بنود العقد اللغوي ولذلك فإن اللحظة الأولى في المحاور اللغوية هي بمثابة إمضاء متجدد لعقد المجموعة اللغوية الناطقة بذلك اللسان.

وأما الثاني فذو سمة أفقية إذ لا يتسنى للغة أن تنتظم وظيفتها إلا إذا تنزل التعاقد الضمني بين أفراد مجموعتها على محور الزمن، وهو أمر متصل بديمومة العقد. ويؤكد عبد الجبار على أن العقد اللغوي ملزم للجميع حتى يسلم كيان اللغة لتمكين الإنسان من التخاطب بها، ويصوغ ذلك بمفهوم الإجراء والاطراد مبينا كيف أن أي خرق لبنود العقد يخرج بعملية الكلام من قيمتها الدلالية إلى درجة العبثية: "ولا يحسن استعمال العبارة المفيدة إلا على الوجه الذي وضعت له في سائر ما تنقسم إليه من الكلام وإلا كان المتكلم بها عابثا أو في حكم العابث، ولذلك لا يحسن اتباع أهل اللغة في مواضعاتهم إلا بعد العلم بمقاصدهم فيما وضعوه من اللغة. فثبت بذلك أن إجراءهم الاسم المفيد لا يحسن إلا بعد العلم بفائدته كما أن ما علم فيه فائدة الاسم يحسن بإجراء الاسم عليه" (ج5، ص: 187).

وأخر ما يقودنا البحث إليه انطلاقا من انبناء المواضعة اللغوية على فكرة العهد في نظرية القاضي عبد الجبار كمولد حركي لكل مقوماتها التأسيسية هو التفاعل الجدلي الذي يكتسبه العهد عندما يتنزل بين الفرد والجماعة ضمن ممارسة اللغة في انتظامها الأنّي وصيرورتها الزمانية. ويبرر لما في هذا السياق مبدأ التذكير بأن المواضعة التي تحمل في مظانها قانون العهد إنما هي انتظام قائم سلفا في خزينة أطراف الحوار اللغوي بحيث ليست بنوده في حاجة إلى أن يكررها الباث متقبّل رسالته في كل لحظة تخاطب، فلذلك تقرر أن نصوص عقد المواضعة عند الكلام تكون "قد سلفت وتقدمت ولا يجوز أن يكون المتكلم باللغة قاصدا إليها وقد صارت ماضية، إنما يجب أن يكون عالما بها ثم يقصد ما علم من الفائدة التي وضعوا العبارة التي تفيدته إذا تكلم بها" (ج17، ص: 17).

لا شك أن دراسة أي مصطلح في أي لون من ألوان المعرفة تقدم إضافة ثابتة على

طريق استكشاف خبايا العلم وفحص الأسس المفاهيمية التي تقوم عليها قواعده، ولئن بدت الدراسة المصطلحية بثوبها الخارجي مجالا شاغلا لعلماء اللغة فإنها في بنيتها التصورية حقل شاغل لأهل الاختصاص المتفرعين لذلك الضرب المخصوص من المعرفة الإنسانية، فأدوات المعرفة مصطلحات مقرونة بمفاهيم ولكن عملية الاقتران لا تصبح ممكنة إلا بحصول التصور ولذلك كان البحث المصطلحي بالضرورة بحثا في المتصورات.

وإذ نقف على دراسة المصطلحات الفنية في كل علم من العلوم فإننا إذا ما تسلحنا بمنظار الحيرة المعرفية نهتدي إلى حقيقة قارة هي أن توليد المصطلح وتخليص مساق تداوله بالاستصفاء والتجريد لما يحقق إنضاجا للعلم : في مادته أولا، وفي صياغته ثانيا، ثم في منهجه الذي هو توازن بين جوهر المعرفة وصورتها.

فإذا ما عدنا إلى أنموذج التوليد الدلالي بين دائرتي علم اللسان وعلم الكلام على طراز النسج المصطلحي كما تجلت صورته لدى القاضي عبد الجبار من خلال الاستقراء العيني الذي رأيناه بان لنا كيف أن اشتقاق مصطلح المواضعة قد قاد صاحب المغني إلى إحكام نظريته اللغوية، **وهذه** إلى كشف أسرارها بما هي ظاهرة عامة تدبرها كليات تصدق على كل لسان وعند كل أمة ومع كل تاريخ، وأقضى به إلى بلورة المفهوم الذي في ثوبه المصطلحي ييسر إدراك المتصور كما ييسر منال تداوله فتتحقق الغاية المعرفية من وراء الخطاب العلمي في غير تلابس ولا نشاز وهذه ثمرة أولى لما أسمىناه بإنضاج العلم من خلال التجريد المصطلحي.

والثمرة الثانية التي نقف عليها هي أن سبك مصطلح المواضعة وارتقاء القاضي عبد الجبار به من مجرد الاستخدام الشائع ضمن الرصيد اللغوي العام إلى مرتبة المصطلح المتقيد بسياج دائرته جمعا ومنعا قد أجاز فك التعارضات المنهجية التي كانت مهيمنة على تعريف اللغة لدى المنظرين الأوائل، ولا سيما ما كان قد انحسر في الأزواج الضدية، ومعلوم أن الثنائيات المفاهيمية تفيد أيما إفادة حين تختزل القضايا إلى قطبين فيسهل التراوح المنهجي بينهما، ولكنها تضر أيما ضرر عندما تلغي مسافة ما بين الطرفين إلغاء، فيتحول التيسير المنهجي إلى إرباك معرفي.

ومما هو مقرر ثابت أن التأمل في شأن اللغة قد انتهى بأعلام مخزوننا التراثي إلى

الوقوف في شأن تحديد جوهر اللغة على صفتين متقابلتين : ضفة القائلين بالتوقيف وضفة القائلين بالاصطلاح ، ومنذئذ أصبح الفكر اللغوي منحسبا في هذه الثنائية سواء عند وقوفه على الضفة الأولى أو عند وقوفه على الضفة الثانية أو عند المراوحة بين هذه وتلك .

وأما الثمرة الثالثة بين موارد الإنضاج المعرفي بواسطة التوليد المصطلحي الهادف فتتمثل في تخطي المجاذبات التأويلية التي ترسبت بفعل الخلافات التي انبثقت خارج دائرة التفكير اللغوي لأنها قد ارتبطت بقضية نشأة اللغة انطلاقا من الآية : (وعلم آدم الأسماء كلها) فتحوّلت إلى معضلة تفسيرية ثم معضلة كلامية ثم أناخت بظلالها في صميم دائرة العلم اللغوي حتى كادت تجلب معها الرّيب التي تولدت في مفترق المنازعات بين ملل ومذاهب ونحل ، وتأتي مقولة المواضعة كقفزة مفهومية يتحول فيها المصطلح من آلية أدائية إلى آلية تصورية ، وهذا ما أنجزه صاحب المغني رغم أنه إمام على رأس مذهب في التأويل ظن المؤرخون به ظنا قاسيا في قضايا العقيدة ثم في قضايا الكلام .

والثمرّة الرابعة تتمثل في أن استحداث مصطلح المواضعة قد أتاح فرصة التولد المفهومي ، لأن البحث فيه قد استدعى التأسيس بالفحص والتأمل واستدعى كذلك نسقا من التشبيه التصوري الذي تم التعبير عنه بمصطلحي القصد والعقد . فكان ذلك ضربا من تفكيك البنية المفهومية وإعادة بنائها على قواعد اصطلاحية جديدة .